مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.773

7 August 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الخميس، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة كراسنوهورسكا (سلوفاكيا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٧٣ لمؤتمر نزع السلاح.

يوجد على قائمة المتحدثين التي أمامي لهذا اليوم ممثلا هولندا والكاميرون، وكذلك ممثل نيجيريا، الذي سيتحدث أمام المؤتمر بصفته منسق مجموعة الـ ٢١.

إن ممثل هولندا، السيد السفير ياآب راماكر يوشك، كما تعرفون، على مغادرة هذا المؤتمر، حيث إن حكومته قد استدعته لأداء مهام أخرى. وقد مثل السفير السيد راماكر بلده في هذا المؤتمر مدة ثلاث سنوات، وأعتقد أن بإمكاني وصف هذه المدة بأنها كانت حافلة ومنتجة. فمساهمته الشخصية في وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كانت بحق موضع اعترافنا جميعاً. وما أظهره من كفاءة ومهارة في رئاسته عام ١٩٩٥ للفريق العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وما أبداه من نشاط وصبر في رئاسته للجنة المخصصة العام الماضي أثناء المرحلة النهائية من المفاوضات، هما مصدر إلهام لنا جميعاً في سعينا المشترك إلى إيجاد عالم يسوده السلم والاستقرار. لذلك أود، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أن أتمنى للسيد السفير راماكر وأسرته كل النجاح والسعادة في حياتهم الجديدة.

أدعو السفير السيد راماكر لأخذ الكلمة.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): أصبح من الشائع في هذا المؤتمر، في الآونة الأخيرة، السعي لإيجاد أرضية مشتركة أيضاً أثناء انعقاد الجلسات العامة الرسمية. وعليه، فقد أُتيح لي بالفعل، في إحدى هذه المناسبات، قُبيل حلول عطلتنا الصيفية، أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة التي تحاولون بها توجيهنا صوب شواطئ آمنة. فاسمحوا لي أن أُكرر وأُضيف هذا اليوم كم أنا معجب بما تتحلون به من هيبة في نهوضكم، في هذه المرحلة السيئة الطالع، بمهمة تبدو لا حمد فيها ولا شكورا.

وأوجه عبارات الترحيب الحار إلى زميلينا الجديدين، السيد خافيير إيجانس سفير شيلي والسيد كلايف بيرسون سفير نيوزيلندا، جاري الأيسر ولكنه لم يستطع الحضور اليوم. إن الترحيب بزملاء جُدد أثناء إلقاء خطاب وداع هو أمر يبدو لي أنه يرمز إلى استمرارية هذا المؤتمر. أتمنى لهما التوفيق في مهامهما مستقبلاً.

اسمحوا لي، إذ أهمّ بمغادرة جنيف، أن أُدلي ببضع ملاحظات شخصية بشأن الحالة الراهنة لهذا المؤتمر، الذي أسهم كثيراً في جعل هذا العالم مكاناً للعيش أكثر أمانا بعض الشيء. فمنذ قرابة عقد ونصف من الزمن، وأنا أشارك في الأحداث التي شهدها هذا المؤتمر، أو أتابع هذه الأحداث عن بُعد. إن تعميدي دبلوماسياً متعدد الأطراف قد جرى هنا في هذه القاعة بالذات، في مطلع الثمانينات، تقريباً في المكان الذي يجلس فيه الآن صديقي وزميلي السيد أنطونيو دي إيكاسا (إلا أنني لم أكن حينئذ جالساً في مقعد القيادة، كما يفعل هو الآن). لقد كانت تلك فترة مختلفة. فكانت الحرب الباردة عام ١٩٨٣ في أوجها، أو كانت تبدو كذلك، وبالطبع، فنحن، هنا في مؤتمر نزع السلاح كانت لدينا - وهذا ليس مستغرباً - حربنا الباردة الخاصة بنا. ولم نكن نعرف آنذاك، في سنوات المهاترات غير المثمرة تلك، والمريرة في أكثر

الأحيان، والتي، بالمناسبة، لم يعلم بها "العالم الحقيقي" إلى حد كبير، بأن وقت الفرص الكبيرة لتلك "الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف" التي كنا نعمل فيها كان على قاب قوسين أو أدنى. هل قلت تواً غير مثمرة؟ ربما كانت هكذا ظاهرياً، ولكن حتى في ذلك الوقت، وعلى الرغم من الشلل البادي الذي ساد المؤتمر في تلك الأيام، فقد تم إرساء بعض الأُسس الهامة للنتائج العظيمة التي توصلنا إليها في هذا المؤتمر منذ ذلك الوقت. إنني أشعر أن شرفا عظيما نالني بإتاحة الفرصة لي لأداء دور حاسم في المساعدة على تحقيق إحدى هذه النتائج، ألا وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب، العام الماضي، في منتصف فترة إقامتي الثانية في جنيف.

وينبغي ألا يستغرب، بعد هذه الفترة الطويلة من المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في مؤتمر نزع السلاح والاهتمام بشؤونه، أن أُغادر هذا المؤتمر، تخالجني المشاعر المختلطة المعروفة. فبينما أتطلع إلى تولّي مسؤولياتي الجديدة في نيويورك، يؤسفني أن أترك هؤلاء الزملاء والأصدقاء الكثيرين، الذين، بخصالهم الإنسانية والمهنية على السواء، قد جعلوا عملي هنا في جنيف، بالرغم من مشقته أحياناً، عملاً ممتعاً للغاية في الوقت ذاته.

وفي رأيي، إن مؤتمر نزع السلاح بعدما حققه في هذا العقد من نجاحات ملفتة للانتباه، يجد نفسه، في هذه المرحلة على الأقل، في فترة من إعادة التوجه بدلاً من أن يكون في فترة من التأزم الحقيقي. إنني، بما لدي من ذكريات عن هذا المؤتمر تعود إلى مطلع الثمانينات - وهذه ميزة أُشاطر فيها عدداً من الزملاء الآخرين الحاضرين هنا اليوم - أود أن أُقدم بعض الخواطر، الشخصية، كما قلت، بشأن المؤتمر، ما يرمز إليه أو ما ينبغي أن يرمز إليه، وما ينبغي له أن يفعله، أو، في أي حال، ما ينبغي له أن يفعله في حدود المعقول. وحتى لا أستأثر بقدر كبير من وقتنا هذا الصباح، اسمحوا لي أن أعرض هذه الخواطر في عدد من النقاط التي سأحاول طرحها بما يمكن من الإيجاز.

أولاً، يبدو لي من المهم أن أكرر بيان ما يبدو لي في الوهلة الأولى أمراً بديهيا، وهو أن هذا المؤتمر هو وسيلة لبلوغ غاية، وليس غاية في حد ذاته. فهو واسطة نقل، وليس الطريق نفسه. ولكن المهم هنا ملاحظته هو أن قطع التبديل، إذا جاز التعبير، أي أعضاء الوفود، قد تغيروا باستمرار على مر السنين، بينما ظلت الواسطة عاملة، حيث يمكن تشغيلها والانطلاق بها في أي وقت. بل وحتى في الفترات التي كان يبدو فيها النشاط منعدماً - وهذا العام ليس فريداً؛ فأؤكد لكم أن المؤتمر قد شهد عدداً لا بأس به من هذه الفترات في الماضي - كانت المهارات والخبرات تتناقل عبر أجيال الوفود. وهذا ما أبقى الواسطة على أتم حالة من الجدّة بحيث أمكن استخدامها في أي وقت، عند توفر الشروط اللازمة.

ثانياً، يبدو لي أن من الجدير بالإشارة أنه، من بين الوسائط الكثيرة للدبلوماسية المتعددة الأطراف، أعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يعتبر حقاً سيارة فاخرة. والحضور هنا في هذه الغرفة، وهم في مركز أفضل مني لإصدار حكم في هذا الشأن أثناء هذه السنوات القليلة الماضية، يقولون لنا إن هذا المؤتمر هو، في الواقع، أفضل أندية المدينة، وهو رأي لا نتشاطره فقط بيننا نحن على نطاق واسع، بالطبع، بل يشاطرنا إياه أيضا كثير من المطاعم جيدة السمعة في جنيف وضواحيها الجذابة لها.

ثالثاً، إنني، إذ أُقارن هذا المؤتمر بالنادي، وهو نادٍ يضم، بالمناسبة، أعضاء ومراقبين، أود أن أُشدد على أن طابع النادي هذا، أو بالأحرى، جوّه، هو أحد الأسباب غير المعروفة جيداً لنجاحاته. فبزيادة

عضويته، وبمواصلة زيادتها، عندما يحين الوقت لذلك - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للمنسق الخاص المعيَّن حديثا، السيد كرايد، سفير النمسا، النجاح في مهمته الصعبة - يكون وسيكون من المهم الإبقاء على مغزى فكرة النادي، أو "روح الجماعة"، إن جاز التعبير، وما ترمز إليه من أخلاقيات عمل. وبينما قد تكون عواصمنا أحياناً منذهلة لما يجري في المؤتمر، فنحن، بوصفنا أعضاء في هذا النادي، لا نصاب بالذعر، فنحن أعقل من ذلك.

رابعاً، قلت ما سلف كمقدمة لما سأقوله الآن، وبجدية هذه المرة: إنه ينبغي لنا، في فترة كالتي يجتازها المؤتمر حالياً، أن نحذر التسرع في استخلاص نتائج بشأن الواسطة نفسها. ففي رأيي أنه ما زال لهذه الواسطة كل الإمكانات اللازمة لخدمتنا جيداً في مواصلة الجهود الرامية إلى نزع السلاح المتعدد الأطراف.

خامساً، ودعنا من هذه الاستعارة التي تستخدم الواسطة والنادي، والبعيدة إلى حدٍّ ما عن الأصالة، فقد آن الأوان، في رأيي، للتفكر مليا، مرة أخرى، في مفهوم "المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح" الذي يوصف به مؤتمر نزع السلاح عادة. حيث يجري في أماكن أخرى من العالم بذل جهود في سبيل نزع السلاح. بل إن المؤتمر، لأول مرة في تاريخه، يصادف شكلاً من أشكال المنافسة. ففي الشهر الماضي، تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بمجموعة من الإصلاحات إلى الدول الأعضاء. ولئن كان الأمين العام قد أبقى مقترحاته منحصرة في مجال اختصاصه، فمن الواضح، في رأيي، أنه سيتعين على الهيئات الحكومية الدولية أن تحذو حذوه. ولا يُستثنى هذا المؤتمر من ذلك. فسوف يتعين عليه، شأنه في ذلك شأن محافل أخرى، أن يضع في اعتباره أن العالم قد تغير وأنه آخذ في التغير باستمرار. وأنا أرحب، ليس فقط بأنه قد بات من الممكن مجدداً تعيين منسق خاص لجدول الأعمال، بل أرحب أيضاً بإمكانية تعيين منسق خاص لتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. ويحدوني الأمل الصادق في أن يتمكن زميليَّ الهنغاري والمصري من التوصل إلى بعض النتائج الهامة.

سادساً، لقد انقضى الآن عدد من السنوات منذ إنشاء فريق الحكماء الأخير، كما أن آخر فريق حكماء حتى الآن، الذي شكله المؤتمر في أواخر الثمانينات، قد غادر جنيف. وفي غياب هذا الفريق ، أو - من يدري؟ - ربما في غيابه مؤقتا، فقد يرغب السفير السيد زهران والسفير السيد ناراي في تقديم تفسير عام للمهام المسندة إليهما. ولكن في التحليل الأخير، ليست إجراءات العمل أو أساليبه، وإن كان يمكن، بالطبع، إجراء بعض التحسينات فيها، هي التي تمنعنا في كثير من الأحيان، إن لم يكن دائماً، من إحراز تقدم جوهري، بل إن الخلافات بشأن جوهر سياساتنا الأمنية هي التي تمنعنا من ذلك. وعلى الرغم من عدم وجود آلية أو محفل في هذا المجال من مجالات العمل البشري يكون أكثر تمثيلاً من مؤتمر نزع السلاح، يبدو من المناسب التفكر بتعمق في إمكانيات هذا المؤتمر وعجزه على الأجلين الفوري والطويل في البيئة الأمنية الجديدة لعالم اليوم. فهل يمكن أن يوجد مجال لفريق آخر، غير رسمي بالطبع، من الحكماء والحكيمات؟

سابعاً، يجول بخاطري في الأثناء، عدد من الأفكار عما يمكن وضعه في الاعتبار في الاضطلاع بأعمال المؤتمر. آمل أن تساعد هذه الأفكار على تمهيد السبيل، ولا يترتب على أي منها أي تغيير في القواعد غير الرسمية.

وإحدى هذه الأفكار هي أن المؤتمر، وإن يكن من حيث الجوهر هيئة تفاوضية، فلا يسعه دوما الاكتفاء بالتفاوض. ونظراً لأن عواصمنا باتت تتوقع الكثير في التسعينات، هذا العقد المنتج كثيراً بالنسبة للمؤتمر، فينبغي لها ألا تنسى أن أحدث ناتجين من نواتج المؤتمر، وهما اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب، قد سبقتهما سنوات وسنوات، بل وحتى عقود، من التحضير. إذن فالتفاوض لا يستبعد العمل الاستكشافي، بل على العكس من ذلك. ويسرني أن أُلاحظ أن زميلي الأسترالي، السيد جون كامبِل يعكف حالياً على استكشاف إمكانيات مباشرة العمل بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد في هذا المؤتمر. أتمنى له كل النجاح. وطبعاً، لا ينبغي أن يتطلب الأمر سنوات من التحضير هذه المرة.

وثمة حقيقة أخرى يتم إغفالها في أكثر الأحيان، وهي أن الوفود تتصرف - وهذا أمر واقع - وفقاً لما تتلقاه من تعليمات، لكن صحيح أيضا أنه إلى جانب تفسير تلك التعليمات بطريقتها الخاصة، فهي تسهم، من جانبها، في صياغة هذه التعليمات من خلال اتصالاتها بعواصمها. ومن المجدي أن نُذكِّر أنفسنا، في ظروف المؤتمر الراهنة، أن الوفود، بالتالي، رغم ما تتلقاه من تعليمات، مسؤولة فرادى عن رفاه المؤتمر كذلك.

وعلاوة على ذلك، أرى أنه خليق بالمؤتمر ألا يتعدى كثيرا أو في الكثير من الأحيان على امتيازات الرئيس المعتادة. فينبغي أن تكون لهذا الرئيس الحرية في تنظيم المشاورات اللازمة حسبما يراه مناسبا. فإجراء مشاورات في سبيل التوصل إلى توافق في الرأي بشأن كيفية التشاور يصبغ في رأيي عملية التشاور، وكذلك قاعدة توافق الرأي بصبغة العبث.

وأخيراً، لعل الرؤساء المباشرين يفكرون أثناء فترات رئاستهم في إشراك آخر أسلافهم وخلفائهم عن كثب في كامل عمليتهم التشاورية. ففي رأيي أن من شأن ذلك أن يخدم مسألة الاستمرارية، وهي مسألة تكتسي أهمية خاصة عندما تشارف الدورة السنوية للمؤتمر على الاختتام.

سبق أن ذكرت، في مستهل بياني، أن من دواعي شرفي أن أشعر أن السنوات الكثيرة من عملي في سبيل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب توجت بالنجاح في نهاية المطاف. وأستذكر بضع سنوات من العمل الذي كان شاقاً إلى حد لا يصدق، لكنه، في الوقت ذاته، عمل حافل بالتحديات. وليس فقط هنا في هذا المؤتمر: بل في عام ١٩٩٥، حين ترأست أحد الفريقين العاملين اللذين انقسمت إليهما مفاوضات حظر التجارب، كما ذكرتم هذا الصباح، وأيضاً في نيويورك، حيث ترأست احدى اللجان الرئيسية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وما من سنة يمكن أن تضاهي سنة ١٩٩٦ التي كانت حافلة بالأحداث. ومع أنني أشعر بالامتنان والتأثر إزاء ما ذكرتموه منذ لحظات عن دور وفدي ودوري في إبراز معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى الوجود، فإن تلك النتيجة ما كانت لتتحقق لو لم تتوفر جملة من الأسباب، منها: رغبة قوية من جانب الأفراد والحكومات في جميع أنحاء العالم في وضع نهاية قاطعة للتجارب النووية، وهي تجارب تعتبر، في نظر كثيرين، من مُخلَّفات الماضي الآخذ في الزوال السريع إلى جانب الجهود الجبارة التي بذلتها الوفود المتواجدة في هذه الغرفة، إن لم نذكر أهمها فقط.

في غضون بضعة أيام، سأكون قد غادرت جنيف. وأُدرك تماماً أنني أترك ورائي في هذا المؤتمر، أكثر من مجرد أصدقاء. فلعل عبارة رفاق في السلاح - على غرابتها في هيئة لنزع السلاح - عبارة أفضل، على أنني لا أستخدمها بمعناها الدارج. فنحن لم نكن على نفس الجانب من خط المعركة، كما يكون عادة

الرفاق في السلاح، بل كنا على أطراف مختلفة من خطوط معارك مختلفة كثيرة. أوليس هذا هو جوهر الدبلوماسية المتعددة الأطراف؟ لكننا ظللنا، مع ذلك، رفاقاً.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر زملائي جميعاً على صداقتهم وتعاونهم. وأعرب عن امتناني كذلك لأميننا العام السيد فلاديمير بتروفسكي ولنائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل ولجميع موظفي الأمانة. كما أوجه عبارة شكر خاصة للسيدة جِنيفر ماكبي، التي قدمت لوفدي ولي مساعدة لا تثمَّن أثناء مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب طيلة السنوات القليلة الماضية. ولم يتسن لها أن تكون حاضرة معنا اليوم لأنها، في فيينا حيث تكرس خبرتها هذه الأسابيع للجنة التحضيرية المعنية بالمعاهدة المذكورة. كما أُعرب عن خالص شكري لمترجمينا الشفويين ذوي الكفاءة العالية، الذين خاضوا، بدورهم، صراعاً مع اللغة التي استخدمناها (مع اعتذاري هنا للغة الانكليزية)، وكذلك لبقية موظفي الأمم المتحدة الذين أبدوا، في أكثر من مناسبة، لا المساعدة فحسب بل التشجيع فيما بذلته في العام الماضي من جهود.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير راماكر على بيانه والكلمة الآن لممثل الكاميرون السفير انغوبيو.

السيد إنغوبيو (الكاميرون) (الكلمة بالفرنسية): إنه لمن دواعي عظيم البهجة بالنسبة لوفدي ولي شخصياً أن أُشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على ما تحليتم به من كياسة ولطافة في توجيهكم أعمال مؤتمر نزع السلاح أثناء هذه الفترة العصيبة بوجه خاص من أنشطته. ونود أن نعرب عن امتناننا لأسلافكم على ما أنجزوه من عمل رائع في سعيهم لبلوغ أهداف مؤتمر نزع السلاح ومُثُله النبيلة.

على الرغم من أن الشعور العام السائد اليوم بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح خاصة والمجتمع الدولي عامة يبدو أنه شعور بخيبة الأمل، إن لم نقل الإحباط، لعجز الدول الأعضاء عن التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل نهائي هذا العام، فما زالت هناك أسباب كثيرة تدعو إلى الفخر والارتياح إزاء مؤتمر نزع السلاح، وهي أسباب تتيح لنا التطلع إلى المستقبل بدرجة من التفاؤل. فمن جملة ما قام به مؤتمر نزع السلاح أنه أفلح، في ظل أوضاع شبيهة بتلك التي نشهدها اليوم، في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن الاتفاق المتعلق بزيادة عدد أعضائه.

وقَبيل تعليق أعمالنا بعد انعقاد الجزء الثاني من دورة المؤتمر، اتفقنا على تعيين أربعة منسقين خاصين للنظر في جدول الأعمال وفي مسألتي الألغام البرية المضادة للأفراد وتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته. هذه المنجزات، مهما بدت محدودة، فهي تُظهر بوضوح ما يحدو أعضاء المؤتمر من عزم وتصميم على مواصلة السعي لإيجاد حلول وافية لمشاكل نزع السلاح التي تتحدى العالم اليوم. ويتعهد وفدي بأن يسهم في تحقيق هذه الأهداف، بمقدار ما تسمح به قدراته المتواضعة. لهذا فقد عملنا، منذ مطلع هذا العام، بروح من التضامن النشط مع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومع مجموعة الـ ٢١ بوجه خاص، على طرح مقترحات نرى أنها ليست مهمة فحسب بل ضرورية إذا ما أُريد للمؤتمر أن يحرز تقدماً في أعماله. في ضوء كل ما تقدم، فقد أيدنا تماماً مقترحات مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج عمل المؤتمر، كما ترد في الوثيقة CD/1462، وكذلك مقترحات ٢٦ بلداً من بلدان مجموعة الـ ٢١ الواردة في الوثيقة CD/1463

فيما يتعلق بالولاية اللازمة لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. واليوم، يرى وفدي، أن هذه المقترحات ما زالت وجيهة اليوم بقدر ما كانت بالأمس. وما زال يعتقد وفدي أن نزع السلاح النووي أمر ذو أهمية قصوى لبقاء البشرية، وبالتالي، فهو يبقى مسألة ذات أولوية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

كما يؤيد وفدي الرأي القائل بأن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد تستحق أيضاً النظر فيها بعناية بالغة. فحقيقة أن هذه الفئة من الأسلحة تسبب قتلاً عشوائياً للسكان المدنيين والعسكريين يضعها في مقدمة الاهتمامات الإنسانية والمتعلقة بنزع السلاح كذلك. من هذا المنطلق، فإن وفدي مستعد لمناقشة هذه المشكلة سواء خارج إطار مؤتمر نزع السلاح أو داخله. لذلك فإن وفدي هو أحد الوفود المشتركة في عملية أوتاوا وهو يأمل أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح الجهود التي بُذلت في تلك العملية وأن يكملها ويعززها.

إن بلدي هو أحد الأعضاء الجُدد في مؤتمر نزع السلاح. ويكرر وفدي الإعراب عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء التي عملت بلا كلل طيلة سنوات من أجل توسيع المؤتمر، هذا التوسيع الذي آتى أكله أخيراً العام الماضي بقبول عدد من الأعضاء الجُدد، من بينهم بلدي. وقد سمحت لي الفرصة في وقت سابق، أن أبين أن وفدي يعتقد أنه إذا كان مؤتمر نزع السلاح محفلاً للتفاوض الدولي المتعدد الأطراف بشأن المعاهدات العالمية التطبيق، فينبغي أن يتجلى هذا الهدف في عضويته. وعليه فإن وفدي سيواصل جهوده في سبيل تعزيز توسيع المؤتمر على هذا النحو، مع انتظار تقرير المنسق الخاص بشأن هذا البند.

وتحقيقاً لمزيد من الكفاءة، من الأهمية أن يعمل مؤتمر نزع السلاح على تبسيط جدول أعماله وبرنامج عمله على السواء، بما يتيح للوفود أن تنهض بدور فعال في كل مرحلة من مراحل المفاوضات. فإن جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله، في حالتهما الراهنة، هما، في رأينا المتواضع، مثقلان بشكل مفرط.

وفي الختام، يُسرُّ وفدي أن يلاحظ أنه، على الرغم من كل شيء، حقق مؤتمر نزع السلاح بالفعل تقدماً هائلاً وملحوظاً صوب عملية نزع سلاح تدريجية لكنها فعالة. غير أنه ما زال هناك شوط طويل يتعين قطعه وتعترضه عقبات كثيرة. فعلينا ألا نستسلم للقنوط. بل على العكس من ذلك، علينا أن نعاهد أنفسنا، مع الجيل المقبل، على تعزيز الأهداف والمبادئ التي تتوخى لبناء عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل والتقتيل العشوائي. وفي سبيل ذلك، فبإمكانكم، سيدتي، أن تُعَوِّلوا على وفدي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الكاميرون على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل نيجيريا، السفير أبواه

السيد أبواه (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أُلقي بياناً بالنيابة عن مجموعة الـ٢١، التي يشرفني أن أمثلها بوصفي منسقها الحالي. وقبل أن أقوم بذلك، أود أن أقدم لكم، سيدتي، تهاني الوفد النيجيري على ما تبدونه باستمرار من مهارات في إدارة أعمال هذا المؤتمر في ظروف بالغة الصعوبة. وإن سلفكم، الممثلة الدائمة للسنغال، سعادة السفيرة عبسه كلود ديالو، قد بذلت هي الأخرى قصارى جهدها في سبيل تسوية مشاكل المؤتمر الراهنة. غير أن هذه المشاكل ما زالت قائمة بقدر غير قليل. لذلك فقد أوعزت إلي مجموعة الـ ٢١ بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عنها.

إن مجموعة الـ ٢١ تولي الأولوية العليا لمسألة نزع السلاح، التي قرر المجتمع الدولي أنها أهم بند في جدول أعمال نزع السلاح. وعلى ذلك، قدمت المجموعة، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المقترح الوارد في الوثيقة CD/1462 والداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وتأسف مجموعة الـ ٢١ لرفض وفود معينة هذا المقترح رفضاً قاطعاً بوصفه غير مناسب. وما تلك سوى نكسة لا تؤثر، في رأينا، بالتزام المجموعة بشأن مقترحها المتعلق بنزع السلاح النووي. فما زالت مجموعة الـ ٢١ تولي الأولوية العليا لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

وتشير مجموعة الـ ٢١، في سياق مقترحها الوارد في الوثيقة المتعلقة بهذه المسألة، وهي CD/1462، إلى مقترحها الداعي إلى إعادة إنشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولجنة مخصصة لوضع تدابير دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وتلاحظ مجموعة الـ ٢١ في هذا الشأن أن وفوداً معينة في مؤتمر نزع السلاح قد طلبت إتاحة وقت لها كيما تتلقى تعليمات من سلطاتها المختصة. وتأمل مجموعة الـ ٢١ أن يتيح ذلك مجالاً لإعادة إنشاء هاتين اللجنتين. وتتمنى المجموعة الآن أن يتسنى لها الاستفادة من هذه التعليمات، التي من شأنها أن تكون قد وردت الآن، كيما يتسنى المُضي قُدماً في العمل على إعادة إنشاء هاتين اللجنتين.

أما فيما يتعلق بأعمال المنسقين الخاصين المعنيين بتوسيع مؤتمر نزع السلاح وبجدول أعماله وبتحسين عمله وزيادة فعاليته وبمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، تتعهد المجموعة بمواصلة التعاون مع المنسقين. وفي هذا السياق، تحث المجموعة المنسقين الخاصين على التشاور على نطاق واسع، وبشفافية، بشأن نطاق المسائل المتعلقة بذلك. وعليه، تشيد المجموعة بالمنسق الخاص المعني بتحسين طريقة عمل مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته على أسلوب إجرائه مفاوضاته، وتحث المنسقين الآخرين على النظر في اتباع هذا النهج.

وتأمل مجموعة الـ ٢١ أن يختتم المنسقون الخاصون أعمالهم في وقت مبكر كيما يتسنى النظر في تقاريرهم في المؤتمر بأسرع وقت ممكن.

وبهذا ينتهي بيان مجموعة الـ ٢١. ولكن بما أنني ما زلت أتكلم، فاسمحوا لي أن أُودِّع زميلي الجالس إلى يميني، السفير راماكر، الدبلوماسي الماهر. كما أود أن أرحب بزملائنا الذين انضموا إلى المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من عبارات لطيفة. لم يبق على القائمة متحدثون هذا اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد شَودُري (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية): استمعنا اليوم إلى بيان وداعي آخر. ورحبنا في الجلسة العامة الأخيرة بزملاء جُدد. هذا يثير فينا شعوراً بالحركة والتغير المستمرين. إلا أن من المؤسف أن هذه الحركة وهذا التغير لا يقابلهما حركة وتغير في أعمالنا.

إن السفير راماكر يستحق منا الاشادة. فملاحظته اليوم تنمّ عن بعض ما يتصف به من ذكاء وقـّاد. فإذا ما كان لمؤتمر نزع السلاح متحف لتخليد ذكرى لكبار الرجال فيه، لكان له مكان ضمن رجاله. كما أن الإشادة بالسيد راماكر مثار للغبطة بوجه خاص، لأن بلده، هولندا، وبلدي، بنغلاديش، ما برحا يتعاونان في مجموعة واسعة من المجالات، ابتداء بنزع السلاح وإنتهاء إلى التنمية. إلا أننا نستمد قدراً من الارتياح من الاعتقاد بأن السفراء المخضرمين في مؤتمر نزع السلاح لا يموتون أبداً، شأنهم في ذلك شأن المحاربين القدماء. إلا أنهم لا يتوارون عن الأنظار، خلافاً لقدامى الجنود. بل إنهم، لحسن الطالع، ينتقلون فقط إلى موقع آخر ليواصلوا مساهمتهم.

وتؤكد بنغلاديش تأييدها التام لمجموعة الـ ٢١ في موقف هذه المجموعة الذي عبر عنه السيد أبواه سفير نيجيريا أحسن تعبير. كما نود في الوقت ذاته أن نعرب عما نشعر به من خيبة أمل عميقة لعدم إحراز المؤتمر تقدماً في مداولاته. ونناشد الأعضاء مناشدة حارة أن يبذلوا كل جهد في سبيل إحراز هذا التقدم. ومن الصعب رؤية كيف يمكن تحقيق ذلك ما لم تسد روح من الأخذ والعطاء. إن موقف مجموعة الـ٢١ ينمّ عن مخاوف وتطلعات غالبية ساحقة من سكان العالم. هذه الهواجس ينبغي أخذها مأخذ الجد. واسمحوا لي أيضاً أن أُعرب عن ثقتنا بأننا جميعاً في مجموعة الـ ٢١ مستعدون لتقبل ما قد تطرحه المجموعات الأخرى من نقاط مُحـِقـّة. إن على عاتق بلدان مثل بنغلاديش التزاماً على صعيد نزع السلاح، وهو التزام له مضمون عملي فقط وليس له مضمون ايديولوجي. ففي هذه الحالة تحديداً، نحن لا نرى، مثلاً، أنه، فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية، لماذا لا يجوز إنشاء لجنتين مخصصتين، ريثما ترد تعليمات، أو بالرغم من هذه التعليمات. إلا أنه سوف يتعين علينا أن نتوصل إلى توافق في الرأي في نهاية الأمر. فهذا سيعكس الروح الإيجابية التي ستساعدنا في مجالات أخرى. ولا أحد يوحي بتعريض أمن أحد للخطر. إننا نرغب في رؤية المؤتمر يمضي قـُدماً مع مراعاة آراء بعضنا البعض واحترامها، وهو شرط لا بد منه إذا ما أُريد لنا أن نتحرك قـُدماً. بل هذا التحرك هو المتوجب.

لقد شبهـَنا السفير السيد راماكر بالسيارة الفاخرة. فما فائدة السيارة الفاخرة إذا كانت معطلة دوماً؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل بنغلاديش على بيانه. هل ترغب أية وفود أخرى في أخذ الكلمة؟ بما أنه لا يرغب أحد في ذلك، فأود، قبل رفع هذه الجلسة العامة، أن أُذكركم بأن المنسق الخاص المعني بتحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته، السيد منير زهران سفير مصر، سيجري مشاورات غير رسمية مفتوحة يوم الثلاثاء، ١٢ آب/أغسطس، الساعة ١٥/٠٠ في هذه الغرفة. كما أود إحاطتكم علماً بأن السيد ناراي سفير هنغاريا، المنسق الخاص المعني باستعراض جدول أعمال المؤتمر، يعتزم إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة يوم الخميس القادم بعد انعقاد الجلسة العامة. وسيتم تثبيت هذا الإعلان بعد عودة السيد السفير ناراي. أُعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عرفي (الجمهورية العربية السورية): لقد طلبت الكلمة، سيدتي الرئيسة، لأنني أعتقد أنكم كنتم ستقومون برفع هذه الجلسة، مع أن منسق مجموعة الـ ٢١ قد طلب معرفة آراء الوفود التي طلبت منحها وقتاً إضافياً من أجل تقديم ردودها فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولجنة مخصصة لإعطاء ضمانات أمنية للبلدان غير الحائزة لأسلحة نووية. أعتقد أن هذا الطلب

ينبغي وضعه في الاعتبار بجدية. فهو يمثل نصف أعضاء هذا المحفل. ونحن لا نزال ننتظر رد الدول التي طلبت أن يتاح لها وقت إضافي لتقديم ردودها، وما زلنا ننتظرها منذ ما يزيد عن الشهر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. هل يرغب أي وفد في الإجابة على هذا السؤال؟ لا أرى ذلك.

ستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ١٤ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥